

## الإمارات تعزز حماية الاقتصاد من تداعيات كورونا المصارف تسخر كل إمكانياتها المالية لتقديم الدعم للشركات والأفراد

أعلنت الحكومة الإماراتية أمس عن رصد حزمة دعم إضافية ترفع قيمة الإجراءات والتسهيلات الاتحادية، التي قدمتها لإطفاء تداعيات انتشار فيروس كورونا على الأفراد والقطاعات الاقتصادية إلى 34.3 مليار دولار، عدا عن حزم الدعم الخاصة بكل إمارة.

دبي - أعلن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الإمارات أمس عن إطلاق حزمة إضافية لتحفيز الاقتصاد بقيمة 16 مليار درهم (4.36 مليار دولار) في مواجهة تداعيات تفشي فيروس كورونا.

وأرفعت بذلك برامج الدعم الاتحادية إلى 126 مليار درهم (34.3 مليار دولار)، بينها تسهيلات قدمها البنك المركزي بقيمة 27 مليار دولار.

وقال الشيخ محمد بن راشد إن الحكومة الإماراتية أقرت الإجراءات الجديدة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وضمان تنفيذ المشاريع الحكومية الكبيرة في مجال البنية التحتية.

ويشارك في المبادرة التي تغطي 3 أشهر من مطلع أبريل وحتى نهاية يونيو، بنك الإمارات دبي الوطني وبنك دبي الإسلامي وبنك المشرق وبنك دبي التجاري.

ويصل إجمالي الودائع لدى تلك المصارف إلى 693 مليار درهم فيما يصل حجم القروض المقدمة من خلالها إلى 639 مليار درهم، وهي تمثل نحو 37 في المئة من القطاع المصرفي الإماراتي.

وتضمنت الإجراءات التي شملتها المبادرة السماح للأفراد الحاصلين على قروض وطلب منهم أرباب العمل أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر، بالتوقف لثلاثة أشهر عن سداد الأقساط المستحقة دون دفع أي فوائد أو رسوم.

ومنحت جميع مشتري المنازل لأول مرة فرصة الاستفادة من زيادة قدرها 5 في المئة في نسبة التمويل إلى القيمة والاسترداد الكامل لرسوم معالجة الطلب، ما سيجعل ملكية العقارات أكثر قابلية وسهولة بشكل ملحوظ.

وسمحت البنوك المشاركة للذين اضطروا لإلغاء حجوزات سفر، تم إجراؤها عبر بطاقات الائتمان، باسترداد رسوم المعاملات بالعملات الأجنبية التي فرضها البنك، وكذلك استرداد الرسوم على عمليات السحب النقدي التي تتم باستخدام بطاقات الخصم على جميع أجهزة الصراف الآلي حتى غير التابعة منها لبنك المتعامل وفي جميع أنحاء الدولة.

إضافة إلى سلسلة واسعة من التسهيلات والحوافز. واستجابت مصارف دبي أمس لدعوة الشيخ محمد بن راشد لتقديم أقصى درجات الدعم للمواطنين والمقيمين، بالمسارعة في تقديم حزمة واسعة من التسهيلات المالية لمواجهة تداعيات تفشي فيروس كورونا عالمياً.

وتكشف القطاع المصرفي في دبي عن مبادرة تشمل جملة من الإجراءات والتدابير والتسهيلات لربائنها من الشركات والأفراد بهدف التخفيف من الضغوط الاقتصادية، التي تسبب فيها انتشار فيروس كورونا المستجد.

وحشدت البنوك العاملة في الإمارة جميع قدراتها المالية للتصدي للتداعيات السلبية واسعة النطاق التي خلفها انتشار الوباء، وخاصة القطاعات التجارية والاقتصادية.

ويشارك في المبادرة التي تغطي 3 أشهر من مطلع أبريل وحتى نهاية يونيو، بنك الإمارات دبي الوطني وبنك دبي الإسلامي وبنك المشرق وبنك دبي التجاري.

ويصل إجمالي الودائع لدى تلك المصارف إلى 693 مليار درهم فيما يصل حجم القروض المقدمة من خلالها إلى 639 مليار درهم، وهي تمثل نحو 37 في المئة من القطاع المصرفي الإماراتي.

وتضمنت الإجراءات التي شملتها المبادرة السماح للأفراد الحاصلين على قروض وطلب منهم أرباب العمل أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر، بالتوقف لثلاثة أشهر عن سداد الأقساط المستحقة دون دفع أي فوائد أو رسوم.

ومنحت جميع مشتري المنازل لأول مرة فرصة الاستفادة من زيادة قدرها 5 في المئة في نسبة التمويل إلى القيمة والاسترداد الكامل لرسوم معالجة الطلب، ما سيجعل ملكية العقارات أكثر قابلية وسهولة بشكل ملحوظ.

وسمحت البنوك المشاركة للذين اضطروا لإلغاء حجوزات سفر، تم إجراؤها عبر بطاقات الائتمان، باسترداد رسوم المعاملات بالعملات الأجنبية التي فرضها البنك، وكذلك استرداد الرسوم على عمليات السحب النقدي التي تتم باستخدام بطاقات الخصم على جميع أجهزة الصراف الآلي حتى غير التابعة منها لبنك المتعامل وفي جميع أنحاء الدولة.

وقال محمد سعيد، نائب رئيس اتحاد المستثمرين، إن غالبية المدن الجديدة في مصر تعاني من الترهل في البنية التحتية، ولم تأخذ في الحسبان تغيرات المناخ عند تأسيسها.

وقال محمد سعيد، نائب رئيس اتحاد المستثمرين، إن غالبية المدن الجديدة في مصر تعاني من الترهل في البنية التحتية، ولم تأخذ في الحسبان تغيرات المناخ عند تأسيسها.

وقال محمد سعيد، نائب رئيس اتحاد المستثمرين، إن غالبية المدن الجديدة في مصر تعاني من الترهل في البنية التحتية، ولم تأخذ في الحسبان تغيرات المناخ عند تأسيسها.

وقال محمد سعيد، نائب رئيس اتحاد المستثمرين، إن غالبية المدن الجديدة في مصر تعاني من الترهل في البنية التحتية، ولم تأخذ في الحسبان تغيرات المناخ عند تأسيسها.



### تسهيلات مصرفية سخية لأوقات الشدة

وأكد عبد العزيز الغريب، رئيس مجلس إدارة بنك المشرق أن البنوك المشاركة في المبادرة "ستظهر مرونة أكبر للعملاء المتقنين بالالتزامات خلال هذا الوقت الاستثنائي، وستدعم عملاء التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال لتقليل أعبائهم المالية".

وأشار حميد القطامي، رئيس مجلس إدارة بنك التجاري إلى أن القرارات والتدابير المتماشية بصورة كاملة مع توجيهات الحكومة الإماراتية والمصرف المركزي، سيكون من شأنها مساعدة العملاء على مواصلة أنشطتهم بنجاح. ودعا جميع الزبائن إلى التواصل مع البنك عبر الوسائل والقنوات الرقمية عالية الجودة والاعتمادية، للتمتع بالتدابير المعلن عنها.

وقد أعلنت جميع البنوك المشاركة في المبادرة مواصلة فروعها للعمل بصورة منتظمة لاستقبال العملاء وتلبية احتياجاتهم في الوقت الذي شجعت فيه العملاء على إنجاز معاملاتهم عبر المنصات الرقمية التابعة لهم على شبكة الإنترنت.

المجموعة لضمان استمرارية ومرونة أعمالنا، مع سعيها لحماية الفئة الأكثر حاجة للمساعدة". وقال محمد إبراهيم الشيباني، رئيس مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي إن "الإجراءات القوية والقرارات الحاسمة ضرورية وهامة للحفاظ على الاقتصاد في ظل هذه الأوقات غير المسبوقة".

وأعلنت مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني عن دعمها المتواصل لحزم التحفيز الاقتصادي التي أعلنتها الحكومة الإماراتية والمصرف المركزي لتمكين النمو الاقتصادي المستمر في الدولة، والتخفيف من حدة الأعباء المالية التي يواجهها الأفراد والشركات.

وقال الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس مجلس إدارة المجموعة إن "الاستقرار الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع وصحتهم وسلامتهم أولوية قصوى بالنسبة لنا". وأكد بذل قصارى الجهود "لحماية ودعم جميع شركائنا في إطار خطة

وقدمت تسهيلات لمستخدمي بطاقات الائتمان تسمح بتقسيم الدفعات المستحقة والعائدة للأقساط المرصدة ومشتريات المواد الغذائية، دون دفع أي فوائد أو رسوم وعمليات ذلك لمدة تصل إلى ستة أشهر.

وأما بالنسبة لقطاع الأعمال، فقد شملت المبادرة تخفيض الحد الأدنى للربح الشهري المطلوب لحساب الأعمال إلى 10 آلاف درهم، وإعفاءات من رسوم الحد الأدنى للربح لحساب الأعمال لمدة ثلاثة أشهر.

وأتاح أيضاً إمكانية تأجيل سداد الأقساط لمدة 3 أشهر بناء على طلب العملاء الحاصلين على تسهيلات تمويل الأعمال. ومنحت المصارف أولوية للقطاعات الرئيسية التي تساهم في اقتصاد الإمارات، من الأكثر تضرراً بسبب الوضع الراهن، وخاصة مؤسسات الرعاية الصحية والطيران والضيافة والتجزئة وإدارة الفعاليات والسلع الاستهلاكية والتعليم.

وقدمت تسهيلات لمستخدمي بطاقات الائتمان تسمح بتقسيم الدفعات المستحقة والعائدة للأقساط المرصدة ومشتريات المواد الغذائية، دون دفع أي فوائد أو رسوم وعمليات ذلك لمدة تصل إلى ستة أشهر.

وأما بالنسبة لقطاع الأعمال، فقد شملت المبادرة تخفيض الحد الأدنى للربح الشهري المطلوب لحساب الأعمال إلى 10 آلاف درهم، وإعفاءات من رسوم الحد الأدنى للربح لحساب الأعمال لمدة ثلاثة أشهر.

وأتاح أيضاً إمكانية تأجيل سداد الأقساط لمدة 3 أشهر بناء على طلب العملاء الحاصلين على تسهيلات تمويل الأعمال. ومنحت المصارف أولوية للقطاعات الرئيسية التي تساهم في اقتصاد الإمارات، من الأكثر تضرراً بسبب الوضع الراهن، وخاصة مؤسسات الرعاية الصحية والطيران والضيافة والتجزئة وإدارة الفعاليات والسلع الاستهلاكية والتعليم.

## عاصفة التنين تكشف هشاشة البنية التحتية المصرية

### انكشاف العيوب يهدد فرص الاستثمار المحلي والأجنبي

وأعلنت الحكومة عن حاجة البلاد لاستثمارات تتراوح بين 13 مليار دولار ونحو 19 مليار دولار لتحسين البنية الأساسية لمواجهة العواصف، والتي تعد أول اختبار قوي لمرافق البلاد.



وأشار حسين صبور، رئيس شركة "الأهلي- صبور" للتحفيم العقارية، إلى أن مشروعات البنية الأساسية لتصريف مياه الأمطار من أكثر المشروعات تكلفة، مشككا في جدوى إنفاق مبالغ باهظة لمواجهة الأمطار الغزيرة التي تسقط خلال سبعة إلى عشرة أيام فقط في السنة.

وأشار في تصريح، إلى وجود مقترحات لإنشاء نظام لتصريف مياه الأمطار وتجميعها ثم استخدامها في توليد الكهرباء، لكن تم استبعادها واعتبرت غير عملية من قبل الحكومة.

عن المنطقة الصناعية مع الأمطار التي هطلت، وكميات صرف المصانع، وتسببتا معا في غرق المحطة. ولجأ جهاز القاهرة الجديدة إلى الحلول السهلة لمواجهة المشكلة وقام بقطع المياه عن المنطقة الصناعية لمدة وصلت إلى خمسة أيام، كي يتمكن من إزالة آثار عدوان الأمطار.

وطالب خبراء أن تحسب محطات الصرف بأسوار مرتفعة نسبياً تمنع تسرب المياه خارجها، تزامناً مع إنشاء أماكن صرف بديلة حتى إذا امتلأت المحطة يتم تصريف المياه فيها. ولا تستفيد مصر من طرق معالجة مياه الأمطار التي تقلل كلفة معالجتها، ويتم إضافتها لمياه الصرف الصحي، وتفقد ميزة إعادة استخدامها بشكل اقتصادي، رغم الحاجة الملحة لذلك في ظل دخولها نطاق الفقر المائي.

وتوقفت معظم المصانع في مدينة العاشر من رمضان التي تبعد عن القاهرة بنحو 45 كيلو متراً، ودمياط على البحر المتوسط، وبرج العرب في نطاق محافظة الإسكندرية، بحسب تصريحات مسؤولين في جمعيات المستثمرين، مما زاد الخسائر الاقتصادية للبلاد.

ورصد مواطنون عبر شبكة الإنترنت سيارات تطفو على سطح بحيرات المياه في الشوارع وفيلات فارغة تغمرها الأمطار، إلى جانب انهيار منازل في مناطق عشوائية.

ويُنظر لقاطني المناطق الجديدة أنهم الأكثر تراء في مصر. وأوضح، أن المنطقة الصناعية بالقاهرة الجديدة، سبحت في أنهار من المياه بعد غرق محطة الصرف بالمنطقة بسبب عاصفة التنين، ولم تستوعب كميات المياه نتيجة الأمطار الغزيرة التي استمرت لنحو ثلاثة أيام.

واستعان جهاز المدينة بعدد كبير من سيارات شفط المياه، لكنه واجه تحديات جديدة لعدم وجود مكان قريب لتصريف المياه. ولا تتوافق طاقة محطة الصرف المصممة بأسلوب عشوائي وبعبء جدا

وأضاف "العرب"، أن الاتحاد رصد معاناة المصانع وغرق أدم منطقة صناعية في مصر بمدينة السادس من أكتوبر، بجنوب غرب القاهرة، بسبب السيول الأخيرة التي ضربت البلاد. ولم يتم وضع نظم للطوارئ في محطات الصرف بالمدن الجديدة للتعامل مع الأمطار، رغم وقوع بعضها في نطاق مخرات السيول، مثل مدينة القاهرة الجديدة.

وأكد هشام كمال، رئيس جمعية مستثمري الألف مصنع في القاهرة الجديدة، أن البنية التحتية أصبحت متهاكلة، وهي من أهم المناطق الحيوية

وأضاف "العرب"، أن الاتحاد رصد معاناة المصانع وغرق أدم منطقة صناعية في مصر بمدينة السادس من أكتوبر، بجنوب غرب القاهرة، بسبب السيول الأخيرة التي ضربت البلاد. ولم يتم وضع نظم للطوارئ في محطات الصرف بالمدن الجديدة للتعامل مع الأمطار، رغم وقوع بعضها في نطاق مخرات السيول، مثل مدينة القاهرة الجديدة.

وأكد هشام كمال، رئيس جمعية مستثمري الألف مصنع في القاهرة الجديدة، أن البنية التحتية أصبحت متهاكلة، وهي من أهم المناطق الحيوية

وأكد هشام كمال، رئيس جمعية مستثمري الألف مصنع في القاهرة الجديدة، أن البنية التحتية أصبحت متهاكلة، وهي من أهم المناطق الحيوية

وأكد هشام كمال، رئيس جمعية مستثمري الألف مصنع في القاهرة الجديدة، أن البنية التحتية أصبحت متهاكلة، وهي من أهم المناطق الحيوية

انقعدت الأوساط الاقتصادية المصرية ضعف التخطيط في مشاريع البنية التحتية الجديدة، التي ظهرت مواطن ضعفها في الأحوال الجوية الاستثنائية التي شهدها البلاد مؤخراً، حيث أغرقت الأمطار شوارع المناطق الصناعية والسكنية وأوقفت بعض المصانع عن الإنتاج.

وقال محللون إن جوانب الضعف التي ظهرت في مشاريع البنية التحتية الجديدة، تمثل تهديداً جديداً لإنعاش الاقتصاد لأنها قد تدفع المستثمرين المحليين والأجانب إلى مراجعة خططهم. وأدى اختبار "التنين" إلى وقوع خسائر في قطاعات الكهرباء والطرق تصل إلى 76 مليون دولار بحسب التقديرات الحكومية، بخلاف خسائر الأفراد والممتلكات الخاصة التي يصعب حصرها، وتصل قيمتها إلى أضعاف تلك الخسائر المبدئية.

وهطل على مصر خلال العاصفة أكثر من نصف مليار قدم مكعب من الأمطار، تعادل واحد في المئة من حصة مصر من

وهطل على مصر خلال العاصفة أكثر من نصف مليار قدم مكعب من الأمطار، تعادل واحد في المئة من حصة مصر من



القاهرة - كشفت عاصفة التنين التي ضربت مصر عن ترهل مشروعات البنية الأساسية في بعض المناطق الصناعية، والتي عجزت عن استيعاب وتصريف مياه الأمطار التي هطلت على أنحاء مختلفة من البلاد لنحو ثلاثة أيام.

وقال محللون إن جوانب الضعف التي ظهرت في مشاريع البنية التحتية الجديدة، تمثل تهديداً جديداً لإنعاش الاقتصاد لأنها قد تدفع المستثمرين المحليين والأجانب إلى مراجعة خططهم. وأدى اختبار "التنين" إلى وقوع خسائر في قطاعات الكهرباء والطرق تصل إلى 76 مليون دولار بحسب التقديرات الحكومية، بخلاف خسائر الأفراد والممتلكات الخاصة التي يصعب حصرها، وتصل قيمتها إلى أضعاف تلك الخسائر المبدئية.

وهطل على مصر خلال العاصفة أكثر من نصف مليار قدم مكعب من الأمطار، تعادل واحد في المئة من حصة مصر من